

الموت القادم من بين السحب

إعداد المداخلة : القاضي إشراق المقطري - عضو اللجنة الوطنية للتحقيق

أولاً: مقدمة:

اخترت هذا العنوان لهذه المشاركة في حلقة النقاش، لأنه جاء بالصيغة اليمينية البسيطة التي تصف الموت على يد الطائرات بدون طيار ، على هيئة عنوان لقصيدة كتبها أحدهم تضامنا مع الضحايا، فاليمن هي الساحة الأولى لتطرف محاربة الارهاب والأكثر بؤسا من حيث آثار مكافحة الإرهاب على التمتع بجميع حقوق الانسان، وبقليل من التقييم ولو الشكلي لاستراتيجية مكافحة الإرهاب سنجد اعداد القتلى والمعاقين من المدنيين ، والخسائر المادية والدمار في المساكن والمزارع هي الحقائق الجلية على غياب مبادئ حقوق الانسان في تلك الاستراتيجيات والتي كان الطيران من دون طيار هو الأكثر استخداما فيها.

وفي هذا العرض المختصر، لن أعرج على ظهور حركة التطرف او المنتمين لتنظيم القاعدة في اليمن ، والذي بالتأكيد كان له تأثير على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في اليمن ، لان هذا الجانب أخذ الكثير من النقاشات إضافة لجهود مكافحة التطرف والإرهاب من خلال الاتفاقيات الدولية او التشريعات الوطنية التي تجرم وتعاقب الجريمة المنظمة بكافة اشكالها وما ارتبط بها من إجراءات منع سفر المشتبه بهم أو تجميد ممتلكاتهم او حجز حريات عدد من المشتبه في انتمائهم لتنظيم القاعدة ، لكن سنقدم هنا توضحا سريعا، لتأثير استخدام القوة في عمليات مكافحة الإرهاب وتحديدنا من خلال ضربات الطائرات بدون طيار على حقوق الانسان في اليمن، وذلك من وقائع عملية التوثيق والتحقيق في الوقائع التي عملت عليها اللجنة الوطنية للتحقيق في اليمن والتي اتبعت فيها اليات مختلفة ساعدت في الوصول الى نتائج قطاعية تحدد فيها المسؤولية والقوانين والمواثيق المتعلقة بحقوق الانسان التي لم يتم مراعاتها بل تم خرقها بشكل صارخ ، كما يقف هذا العرض على أهمية توافق مكافحة الإرهاب مع المواثيق المتعلقة بحقوق الانسان والقوانين الوطنية إضافة الى فرص المساءلة للتقليل من الاثار السلبية لتلك الضربات.

ثانيا: سياق استخدام القوة في عمليات مكافحة الإرهاب في اليمن

بدأت عملية استخدام القوة خصوصا الطائرات بدون طيار (الأمريكية) في سياق سياسة مكافحة الإرهاب في اليمن مبكرا، وتحديدا في نهاية العام 2002م، فقد أصبحت الأجواء اليمنية مفتوحة لاستعراض الطائرات بدون طيار وبموافقة وتعاون من الحكومة اليمنية وزادت كثافة تحليقها وقصفها منذ 2009 ، خاصة تلك التي استهدفت بتاريخ 2009/12/17م منطقة المعجلة في محافظة أبين مخلفة 54 قتيلاً ضمنهم العديد من الأطفال والنساء ، وباتت عمليات القصف الجوي الأمريكي تحرق مساحة كبيرة من محافظات البلاد الكبرى.

ولم تجدي عملية الضغط والحشد المجتمعي في تغيير قناعة الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الحكومة اليمنية في إيقاف هذه الممارسة، بالرغم من ورش العمل التي أقامها المجتمع المدني المتهم بحماية حقوق الانسان في اطار مكافحة الإرهاب ، ومطالبة الدولة والمجتمع الدولي بتعريف قانوني واضح للإرهاب واليات مناهضته، إضافة لتقديم بيانات في تقارير الظل أمام لجنة رقابة اتفاقية مناهضة التعذيب ، وجدير بنا هنا التوضيح والإشارة لنقطة مهمة وهي انه وبعد انقلاب وسيطرة جماعة الحوثي على مساحة كبيرة من اليمن ، واستحواذها على كافة مؤسسات الدولة فإن مسألة تصنيف الأشخاص تحت بند الإرهاب اصبح بيد عناصر الامن القومي التابع لجماعة الحوثي المسلحة والتي تحمل فكرا متطرفا تجاه كل ما هو مخالف لعقيديتها ومنهجها وسياساتها ، فهي التي تحدد من تقوم الطائرات الأمريكية بضربهم والجهات الداعمة للإرهاب ، وهو مدخل للانتقام من الخصوم واستخدام ورقة الإرهاب في حربها ضد اليمنيين المناوئين لها.

ثالثا: آثار ونتائج ضربات الطائرات بدون طيار على حقوق الانسان في اليمن.

لم تقدم السلطات اليمنية ولا الأمريكية لغاية الآن أي جرد بعدد القتلى، كما أنه بالمقابل لم يستطع المجتمع المدني تقديم تقرير احصائي قطعي بعدد ضحايا انتهاكات حقوق الانسان ، بسبب استخدام القوة عبر الطيران دون طيار ، وربما يعود الامر لأكثر من سبب ومن ذلك ان غالبية تلك الحوادث التي سقط فيها ضحايا مدنيين هي لسكان مناطق تنتشر في وسطهم الامية ، إضافة لتدني الوعي بمسائل التبليغ وضعف قدرات المجتمع المدني المالية التي تساعد في الرصد والتوثيق ، و غياب حقيقة المشهد إعلاميا والخلط بين المدني الذي لا يجوز استخدام القوة

المميته بحقه او الشخص المستهدف وينتمي لفصيل متطرف مقاتل ، وهذا قطعاً لا يعني حرمان الأخير من حقة في الوصول الى العدالة والمحاكمة القانونية العادلة على التهم المنسوبة اليه، وبرغم صدور عدد من التقارير عن منظمات مختلفة لاسيما بعد العام 2012م والتي زادت حدة ووتيرة قصف الطيران الدرونز لمناطق سكنية أو أبرياء وهم في طريقهم لأعمالهم اليومية، الا ان هذه التقارير ركزت على التحليل لبعض وقائع القصف وعدم التزام القوات الامريكية وكذلك الحكومة اليمنية بمبادئ حقوق الانسان إضافة الى عرض شهادات على سقوط مدنيين أبرياء، وتكاد تكون اللجنة الوطنية للتحقيق هي الجهة الوطنية الوحيدة التي قامت وتقوم بعملية التحقيق بتلك الحوادث وهذا النوع من الانتهاكات، فاللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان، والتي بدأت اعمالها الميدانية في التحقيق في بداية العام 2016م بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م المنشئ لها ، والذي حدد لها الولاية الزمانية والمكانية والمواضيعية، بالتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت ضد اليمنيين في عموم اليمن منذ العام 2011م وحتى تبسط الدولة سيطرتها على التراب اليمني ، وهي الانتهاكات التي ارتكبت من أي طرف من الأطراف والمتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان، أي ان ولاية اللجنة هي بالوقائع التي بعد ديسمبر 2010م، وضعت هذا النوع من الانتهاكات أمام أعينها واعطته الكثير من الجهد والمتابعة ، خصوصا عملية الاثبات لتلك الوقائع ، واللقاء بشهود متعددين واثبات عدم التزام الطيران الأمريكي بقواعد ومبادئ حقوق الانسان وتجاوزه في استعمال القوة ، والقيام بانتهاكات طالت الحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية والعقلية إضافة للتشوية والتعذيب وهي الانتهاكات التي لا تسقط بالتقادم ولا يقبل فيها أي مبرر او استثناء، فالقانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق في جميع الأوقات، بما في ذلك اثناء النزاع المسلح. وبالتالي فإن اللجنة ترى أن حق الإنسان في الحياة يستدعي فرض شروط صارمة على استخدام القوة الفتاكة ن وهو الامر الذي لم يتحقق في الوقائع التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها.

وقد استطاعت اللجنة الانتهاء من التحقيق في عدد (27) واقعة قصف طيران الدرونز حدثت بعد العام 2011م لمدنيين سقط فيها عدد (142) ضحية بينهم (112) قتيل وقتيلة منهم: (79) رجل ، و(8) نساء و(24) طفل ، و(23) جريح وجريحة منهم (12) رجل و(10) أطفال وإمراه.

وهذه الوقائع والاعداد من الضحايا هي ما استطاعت اللجنة الانتهاء من التحقيق فيه ومقابلة الشهود والاستماع لذوي الضحايا، وكذلك عدد من الضحايا المصابين والذين تسبب القصف في

تحولهم الى معاقين، كما راجعت اللجنة التقارير الطبية والجنايئة المتعلقة بتلك الحالات، وزيارة عدد من المواقع التي تعرضت للقصف، وكل ذلك ضمن آليات التحقيق التي تتبعها اللجنة في عملها، وقد راعها كمية الدمار النفسي الذي تعيشه الاسر ذوي الضحايا الذين فقدوا أبنائهم واغلبهم من المعيلين لتلك الاسر ، إضافة للخراب والدمار الكبير الذي لحق ممتلكات ومنازل عدد من هذه الاسر ، ولتوضيح .. ادرجت اللجنة في تقاريرها التسعة الصادرة عنها عدد (16) نموذج من نماذج التحقيق

" في الساعة السادسة والنصف من صباح يوم السبت الموافق 2014/4/19م، وأثناء تحرك عدد (10) من اسرة الخشم الى أعمالهم ، تقوم طائرة بدون طيار بإطلاق صاروخ على سيارتهم وهم في منطقة الحازمية التي تبعد حوالي 10(10) كيلو مترات عن مدينة البيضاء عاصمة محافظة البيضاء ، مما أدى إلى مقتل (4) أشخاص هم (عبد الله ناصر الخشم، وعبد الرحمن حسين الخشم، وسالم ناصر الخشم، وناصر محمد الخشم) وإصابة (6) الاخرين بجروح بليغه واعاقات دائمة (عبد الله ناصر الخشم، وعبد الرحمن حسين الخشم، وسالم ناصر الخشم، وناصر محمد الخشم)"

- أفاد احد أعيان المنطقة - عند مقابلة أعضاء اللجنة الوطنية له - بأنه في يوم وقوع الحادثة، وبعد معرفته بسقوط القتلى والجرحى، من آل الخشم وال مسود، والذين يعدون من الأبرياء المدنيين اللذين ليس لهم ارتباط بالقاعدة وغيرها من التنظيمات، بل كانوا ذاهبين لعملهم من صباح يوم السبت الموافق 2014/4/19م، قام هو بالتواصل مع قيادة محافظة البيضاء تلفونيا، وإبلاغهم بالواقعة، و طلب من المحافظ ضرورة تحكيم قبيلتهم على هذه الحادثة وعلى ما تعرض له أبنائها، كون هذه الحادثة قد لاقت استياء كبير من قبل أبناء القبيلة وأبناء المحافظة والقبائل المجاورة ، وأن المحافظ أبلغه أنه متواجد في صنعاء، وانه سيوصل المعلومات إلى قيادة وزارة الدفاع وقيادة المنطقة العسكرية وسيبلغه بردهم على طلبه.

- وأفاد انه في مساء يوم الحادثة تواصل به المحافظ وابلغه أن وزارة الدفاع موافقة على تحكيم أسرة الضحايا، وبعدها ذهب مجموعة من أعيان القبيلة المتواجدين في صنعاء إلى منزل المحافظ، وبحضور قائد المنطقة تم تسليمهم عدد من الأسلحة، ومبلغ مالي كإثبات على موافقة الدولة على التحكيم، كما تم صياغة وثيقة تحكيم وقع عليها المحافظ وقائد المنطقة نيابة عن الدولة، وتضمنت التزام الدولة بتنفيذ ما يحكم فيه أهل أسرة الضحايا. وبعد تلك الفترة حكمت

أسرة الضحايا على الدولة بمبلغ (207.000000 ريال يمني) وهو ما يعادل مليون دولار تقريبا، وكان الحكم بتاريخ 2014/6/13م،

وحتى اليوم ماتزال اسرة ال الخشم بانتظار انصافها ، بعد ان تبقى في الاسرة شخص واحد يقوم بإعالة سبع اسر ، هذا الشخص الوحيد الذي نجى من القصف لان القدر منعه من الخروج مع البقية وظل نائما في المنزل

رابعاً: فرص مقارنة حقوق الانسان وتوافقها مع عمليات مكافحة الإرهاب

ان عمليات التحقيق والمقابلات المستمرة مع الضحايا المدنيين ، كشفت لنا حقيقة عدم الامتثال الكامل للقانون الدولي بشقبة حقوق الانسان والقانون الإنساني من قبل طيران الدرونز الأمريكي وبعدها التام عن مقارنة حقوق الانسان مع عمليات مكافحة الارهاب ، هذه المقاربة التي حددتها الأمانة العامة للأمم المتحدة من خلال وضع عنصر الدفاع عن حقوق الانسان ضمن العناصر الخمسة التي أعلنت في البيان الختامي في مارس 2005 ، فالتنمية والسلام والامن وحقوق الانسان مسائل مترابطة وتعزز كل منهما الآخر ، ولهذا فإن الواجب على الدول كافة:

1- التوقف عن ارتكاب جرائم القتل خارج القانون ، وبدلاً عن ذلك يكون اتباع الإجراءات القضائية المكفولة في المواثيق الدولية لحقوق الانسان وهي التي تتواءم أيضاً مع ماورد من حقوق وإجراءات في القوانين الوطنية للدول الأطراف في مكافحة الإرهاب ، وتحديد كفاءة المحاكمات العادلة للمتهمين.

2- تعويض الضحايا وذويهم وجبر ضررهم بالشكل العادل واللائق عن كل ماظالمهم من انتهاكات : قتل ، تشوية ، تدمير ممتلكات ، وصمة العار ، الاضرار البيئية، فقدان العائل ، الخوف والفرع ، النزوح الاضطراري.

3- اتخاذ المجتمع الدولي موقف من الدول التي تصدر تكنولوجيا طائرات بدون طيار وتستعمل في قتل اليمنيين، فاستخدام هذه الوسيلة بدون خضوعها للقانون هو خرق للقوانين والمواثيق الدولية ومثلما اتخذت الدول والمجتمع الدولي من معاداة السامية عملاً محورياً ومرفوضاً فإنه يجب ان يكون هناك توجه لاعتبار استخدام هذا السلاح والطريقة في قتل المدنيين هو عداء قائم على العنصرية ضد المواطنين في هذه الدول مثل اليمن التي أصبح سكانها يعيشون فرح الدرونز ، وكل الضربات بحق المدنيين هي قتل خارج القضاء بدون أي احكام قانونية،

4- تفعيل دور المقرّر الخاص المعنيّ بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة في سياق مكافحة الإرهاب، خصوصاً جمع المعلومات بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة في سياق مكافحة الإرهاب، وطلبها، وتلقّيها وتبادلها، و من ثم الضغط من خلال تقاريره المرفوعة لمجلس حقوق الإنسان بخطر تلك الممارسات على حقوق الانسان في اليمن ، وبدء عملية المحاسبة